

# ماليزيا ومشروع الاسلام الحضاري

د. أماني محمد الخضر جاد الرّب
باحثة في الفكر السياسي

تتميز العديد من دول العالم اليوم بتركيبة متعددة الاثنيات ، التي قد تكون لها أصول تاريخية سواء في جوانبها المعلنة أو الخفية، ويصدق ذلك على مجتمعات كثيرة في آسيا وإفريقيا بسبب السياسات التي انتهجها المستعمر على أراضي وشعوب المنطقة خلال القرون الثلاثة الماضية، حيث بدل فيها بما يخدم أغراضه ومصالحه. ومع تسارع العولمة وعمليات التغير السريع التي يشهدها النظام الدولي، فان التنوع الاثني وما ينطوي عليه من تعقيدات يطرح تحديات جدية أمام عدد متزايد من البلدان. لعل في مقدمتها تصاعد التوترات الاثنية في كثير منها مما أدى ببعضها إلى التفكك السياسي والاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية (الصومال) كما أن بعض هذه الدول شهدت محاولات «إبادة» مثل المذابح التي قامت بها الأغلبية في رواندا من قبائل «الهوتو» ضد الأقلية المتمثلة بقبائل» التوتسي» عام ١٩٩٤ مما أسفر عن وقوع ٨٠٠,٠٠٠ ضحية بشرية وهروب أكثر من مليوني لاجئ من رواندا إلى دول مجاورة مثل "الكونغو»، والبعض الآخر تحولت فيه الدولة إلى مجموعة ميليشيات تحارب الواحدة الأخرى(السودان).

تعد ماليزيا إحدى هذه الدول التي تعرف تنوعا اثنيا بفعل ما تعرضت له تركيبتها السكانية من تبديل على يد كل من الاحتلال البرتغالي فالهولندي ثم الإنجليزي. وبالرغم من أن هذا التنوع والتعدد قد انطوى في بعض جوانبه على عوامل التفتت والانقسام وشكل عقبة في مرحلة من مراحل بناء الأمة (أحداث ١٩٤٥م و١٩٦٩م) إلا أن التجربة الماليزية بما حققته استطاعت أن تشكل» الثورة" على واحدة من مسلمات علم السياسة، هي الانسجام المجتمعي كشرط لاستقرار النظام السياسي، كما استطاعت أن تثبت لكثير من الدول (خاصة في عصر تفجر القوميات) أنه يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من التنوع في إطار الوحدة.

من هنا تأتي صياغة مشكلة الدراسة في السؤال المحوري: كيف استطاع النظام السياسي الماليزي أن يكسب مشروع بناء الدولة في ظل تحديات مجتمعية ؟ انطلقت فرضيات الدراسة من أن إرساء دعائم مؤسساتية مرنة تستجيب لمتطلبات النسق الاجتماعي كفيل بتحقيق استقرار النظام السياسي، وكلما كانت هناك فاعلية في سيطرة المجتمع على ثرواته وإمكاناته من خلال سياسات تنموية واعية كلما كان ذلك من شأنه أن يوجد حلولا للصراعات الاجتماعية والسياسية.

تهدف الدراسة إلى توضيح واقع المجتمع الماليزي وتعدديته الاثنية عبر النشاط السياسي الإسلامي، ومعرفة دور العلم في النهوض بدولة ماليزيا، والاستفادة من التجربة الماليزية كتجربة رائدة لدول العالم الاسلامي. تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة.

**مدخل:**

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا ويبلغ عدد سكانها ثمانية وعشرين مليون نسمة وهي الدولة ٤٣ من ناحية عدد السكان في العالم والدولة ٦٦ من ناحية المساحة عالمياً، يحكمها ملك منتخب وهو (بان غدي بيراتون اغونغ ) ويرأس الحكومة فيها رئيس وزراء منتخب و( نجيب تون رزاق، فهي تعتبر دولة «ملكية برلمانية دستورية فيدرالية ديمقراطية) والرئيس التنفيذي فيها هو الملك يتم انتخابه كل خمس سنوات من بين السلاطين لولايات الملايو. كانت ماليزيا من أحدى المستعمرات التابعة للملكة المتحدة عرفت باسم»مالايا البريطانية» حتى تم حلها في عام ١٩٤٨م وأعيد تنظيمها ضمن نظام أداري وسياسي أطلق عليه»اتحاد الملايوMalayan Union «ومن ثم أصبح(اتحاد مالايا الفيدرالي ) حتى حصلت على استقلالها في ٣١ أغسطس ١٩٥٧م وقد اعتمد اسم ماليزيا في العام ١٩٦٣م،ماليزيا عضو في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية فهي عضو في (رابطة دول جنوب شرق أسيا- آسيانAssociation of Southeast Asian Nations «وباعتبارها احد المستعمرات السابقة لبريطانيا فهي عضو في ) رابطة دول الكومنويلثCommonwealth of Nations (وعضو في «حركة عدم الانحياز -Non- Aligned Movement ) بالإضافة الى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي١.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين شهدت ماليزيا نمواً اقتصادياً كبيراً خلال فترة حكم رئيس الوزراء (الدكتور مهاتير محمد Mahathir Bin Mohammad ) والذي تولى الحكم في ١٦ يونيو ١٩٨١م حيث تعد بداية التحول الكبير في تاريخ ماليزيا والنهوض بها للوصول الى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً ،مهاتير محمد الذي درس الطب بكلية (المالاي) في سنغافورة والتي كانت تعرف آنذاك باسم (كلية الملك ادوارد السابع الطبية»ثم درس الشؤون الدولية في جامعة هارفارد عام ١٩٧٦م، انضم الى تنظيم )اتحاد الملايو الوطني»وهو طالب يدرس الطب وتدرج في المناصب الحزبية حتى وصل الى درجة عضو في المجلس الأعلى للتنظيم وفي عام ١٩٧٠م ألف كتاباً تحت عنوان (معضلة الملايو) انتقد فيه شعب الملايو لكسلهم وتقاعسهم وان ماليزيا لايمكن ان تبقى معتمدة على الزراعة ولابد من التحول الى الصناعة حيث كسب من خلال هذا الكتاب شهرة كبيرة سياسياً وبسرعة كبيرة وشارك في الانتخابات حتى تولى رئاسة الوزراء في العام ١٩٨١م ، وقد سنحت له الفرصة لتحويل أفكاره الى واقع عملي وقد استقرت أفكاره الى ان يحتذى بالمعجزة اليابانية في ذلك الوقت والتعاون معها من اجل النهوض بماليزيا وتحويلها الى دولة صناعية متقدمة وقد كان يعتقد ان الاستراتيجية التي انتهجتها اليابان في أنتاج سلع جديدة بأسعار زهيدة ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوربية والأمريكية الغالية الثمن لذلك فقد قاد ماليزيا نحو هذا النهج في التصنيع وإيجاد قيادات تتسم بمستوى علمي فائق ولديها القدرة على التطور والإبداع ،ان أهم ما يميز فترة حكمه هي تلك الطفرة الاقتصادية الكبيرة والمهمة حيث أصبحت فيها ماليزيا تسجل معدل نمو في قطاعي الصناعة

والخدمات بلغ ٩٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وأصبحت ماليزيا من انجح دول جنوب آسيا والعالم الإسلامي وقد انشأ مشاريع ضخمة خلال حكمه مثل برجا بتروناس التوأمان وهما أعلى برجين في العالم وممر الوسائط المتعددة الخارقة وسد باكون الكهرومائي ومشاريع اخرى كثيرة. في أواخر التسعينات من القرن العشرين تعرضت ماليزيا الى هزة اقتصادية كبيرة بسبب الأزمة المالية الأسيوية رافقها الاضطرابات السياسية بسبب إقالة نائب رئيس الوزراء أنور إبراهيم وقد تخطت ماليزيا تلك الأزمات بجدارة وفي عام ٢٠٠٣م تقاعد الدكتور مهاتير محمد وتنازل لنائبه داتو سري عبدالله احمد بدوي٢.

**النظام السياسي الماليزي:**

تعود الأسس الأولى لقيام النظام السياسي الماليزي إلى عام ١٨٧٧م عندما تم توقيع اتفاقية بانكور بين بريطانيا وسلطان بيراك، فبموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني كما تم وضع مجلس استشاري في الولاية ليكون بمثابة جمعية تشريعية، وتم تأسيس مجالس مشابهة في الولايات الأخرى الخاضعة للحماية البريطانية، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل كلا من الوظائف التشريعية والتنفيذية. استمر هذا الأمر حتى عام ١٩٤٨م عندما تم تشكيل اتحاد الملايو بموجب اتفاقيتين عرفتا باسم (اتفاقية الولايات) واتفاقية (اتحاد الملايو)، وكان لاتفاقية الولاية أهمية كبيرة في التنمية الدستورية في ماليزيا، فبموجبها قام الحكام الماليون بإعلان دساتيرهم الخاصة بناء على نصيحة وموافقة رؤساء وشيوخ الولايات، وتم تمييز السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في تلك الولايات عن طريق تأسيس هيئة تشريعية تدعى (مجلس الولاية) فضلا عن المجلس التنفيذي في الولاية، أما اتفاقية (اتحاد الملايو) والتي تم وضعها كأساس للنظام الفدرالي في ماليزيا فقد حدثت نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة باتحاد الملايو، وتكونت الحكومة الفدرالية من المندوب البريطاني والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي، وقامت الاتفاقية بتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب، ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها فضلا عن مجلس الولاية للتعامل مع الشؤون التي لا ترتبط بشكل مباشر بالاتحاد. في عام ١٩٥٦م تم تشكيل لجنة عرفت باسم (لجنة ريد،تألفت من خبراء دستوريين من استراليا والهند وباكستان وبرئاسة اللورد ريد من المملكة المتحدة) من أجل صياغة الدستور الماليزي، واحتوى التقرير على مبادئ أساسية يمكن إجمالها فيما يأتي٣:

تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي. - حماية وضع وكرامة الحكام.

ـ اختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات. قومية عامة لكل الاتحاد.

حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

ـ تم نشر تقرير اللجنة عام ١٩٥٧م، وتشكلت لجنة عمل من قبل الحكومة البريطانية ومجلس الحكام والنواب السياسيين الماليزيين لفحص هذا التقرير ودراسته وبعد مناقشة مفصلة (لعبت فيها الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة وهي

التنظيم القومي للملايويين المتحدين (UMNO) و التجمع الماليزي الصيني (MCA) والمؤتمر الماليزي الهندي (MIC) دورا بارزا) من قبل المجلس التشريعي الفيدرالي، ووضع الدستور الجديد للبلاد ثم تمت الموافقة على مقترحات عام ١٩٥٧م٤.

**المؤسسات المكونة للنظام السياسي الماليزي:**

يقر الدستور الماليزي بوجود ثلاثة مؤسسات رسمية وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

السلطة التنفيذية: حددها الدستور في مواده ٣٩-٤٣ وتتكون من الملك ومؤتمر الحكام مجلس الوزراء.

**مظاهر الديمقراطية في ماليزيا:**

التعددية الحزبية وفقاً لمعيار العدد المحض تعرف ماليزيا تعددية حزبية بشكل واسع ويمكن تناول تلك التعددية على مستويين أولهما مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم ولا يقل عددها عن ١٤ حزبا، وثانيهما مستوى الأحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة وهي الأخرى كبيرة العدد إذ تصل إلى أكثر من ثلاثين حزب. هذا ويرجع العدد الكبير «نسبيا» للأحزاب في ماليزيا إلى طبيعة الشكل الفدرالي للدولة حيث لكل ولاية أحزابها الخاصة بجانب الأحزاب الأخرى التي تمارس نشاطها على المستوى القومي، كما أن التعددية الحزبية في ماليزيا تعكس التركيبة العرقية القائمة في البلاد، لتجنب الصراع بين عناصر المجتمع الماليزي، وعلى هذا النحو فان الأحزاب في ماليزيا (لاتعبر عن أفكار سياسية ) على نحو ما تؤكده الخبرة الغربية، بقدر ما تعبر عن الواقع الماليزي المركب. كذلك أن التعددية الحزبية في ماليزيا وان كانت٨ تشغل موقعاً محورياً في عملية الإصلاح غير أنها تصطنع بالطابع الأسيوي الذي كثيرا ما يشهد غلبة حزب قائد في ظل هذه التعددية الحزبية، إذ يعد حزب الجبهة الوطنية التنظيم القومي القائد في البلاد (OMNO) ويمثل تحالف ١٤ حزبا تمثل مختلف العرقيات المتواجدة في البلاد٥.

لجنة الانتخابات: وقد تم تشكيلها وفق المادة ١١٤ من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة أعضاء آخرين، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون أي انتماءات سياسية وترتكز وظائف اللجنة فيما يلي:

- إجراء تسجيل سنوي للناخبين وإعادة النظر في القوائم الانتخابية.
- إدارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في أحد المناصب بشكل عرضي.
- إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن (١٠) أعوام بين موعد إكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية. وتتضمن سياسة لجنة حماية ومراقبة وحفظ العملية الديمقراطية من اجل أداء واجباتها الانتخابية يتم تخويل اللجنة بطلب المساعدة من جميع الهيئات العامة.

**الانتخابات العامة في ماليزيا:**

حيث يعد قيام انتخابات دورية ضمن مدة

زمنية معينة احد الأسس الضروريه والجوهرية لقيام الديمقراطية، وعلامة من علامات استقرار النظام السياسي وهذا هو واقع الحال في ماليزيا ، فمنذ عام ١٩٥٧م تم إجراء انتخابات عامة للأعوام( ١٩٥٩ - ١٩٦٤ - ١٩٦٩ - ١٩٧٤ - ١٩٧٨ - ١٩٨٢ - ١٩٨٦ - ١٩٩٠ - ١٩٩٥ -١٩٩٩ - ٢٠٠٤)

ويمكن إدراك التنافس السياسي في ماليزيا من خلال استقراء وتحليل نتائج الانتخابات سياسية " على نحو ما تؤكده الخبرة الغربية، بقدر ما تعبر عن الواقع الماليزي المركب. كذلك أن التعددية الحزبية في ماليزيا وان كانت٨ تشغل موقعا محوريا في عملية الإصلاح غير أنها تصطنع بالطابع الأسيوي الذي كثيرا ما يشهد غلبة حزب قائد في ظل هذه التعددية الحزبية، إذ يعد حزب الجبهة الوطنية التنظيم القومي القائد في البلاد (OMNO) ويمثل تحالف ١٤ حزبا تمثل مختلف العرقيات المتواجدة في البلاد٥.

لجنة الانتخابات : وقد تم تشكيلها وفق المادة ١١٤ من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة أعضاء آخرين، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون أي انتماءات سياسية وترتكز وظائف اللجنة فيما يلي:

إجراء تسجيل سنوي للناخبين وإعادة النظر في القوائم الانتخابية.

إدارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في أحد المناصب بشكل عرضي.

إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن (١٠) أعوام بين موعد إكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية. وتتضمن سياسة لجنة حماية ومراقبة وحفظ العملية الديمقراطية من اجل أداء واجباتها الانتخابية يتم تخويل اللجنة بطلب المساعدة من جميع الهيئات العامة.

- إن الانقسامات الطائفية في ماليزيا تبلغ من العمق ما يجعل إنشاء أي حزب لا يستند إلى قاعدة طائفية مستحيلا. غير أن هذه الانقسامات ليست من النوع الذي يحول دون أي تحالف بين الأحزاب الطائفية . ( هذا الأمر بمثابة القاعدة التي تحكم الحياة السياسية الماليزية).

- إن إسناد التحالفات لا يتم على أسس طائفية وان عملية التصويت كذلك لا تتم على أسس دينية مما يعني أن المواطن الماليزي يعطي الأولوية لاعتبارات الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد على الاعتبارات الدينية وذلك عند اختياره لممثليه وحكامه.

**العامل الاقتصادي:**

تعد ماليزية من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ عنها الماليزيون القيم و كيفية إعداد الخطط . كما أن ماليزيا طورت صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات ترتكز على كثافة رأس المال و تحديد الصناعات التكنولوجية.

أسباب نجاح الاقتصاد: بدأت عوامل النجاح التجربة الماليزية في مايلي:

الاتجاه شرقاً : أعلنت ماليزيا سياسة « النظر

شرق» في ١٩٨١ وامتد العمل بها إلى ١٩٩١م، ويتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى اسراب الإوز الطائرة،وهدفت سياسة «النظر شرف» التي تشجع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من هذه التجربة اليابانية, المواقف الايجابية, مثل:

- أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز. ولسياسة النظر شرقا جانبان مهمان(١):

الأول هو: الأخذ بالقيم الشرق الآسيوية مثل الانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز عند العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحدة وهذا ما جعلها تتغلب على الأزمة ١٩٩٧. والثاني: التحديث والتصنيع بحلول ٢٠٢٠م حيث وضع ذاك في تصور رؤية استشراف المستقبل ٢٠٢٠م. ولم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضا بل اختيار وانتقائها لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح, خاصة إن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان . وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية وكان من نتائجها إقامة مؤسسات بين الدولتين من اجل فهم ودراسة التجربة اليابانية مثل تأسيس وحدة الدراسات اليابانية ضمن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الماليزية ، ١٩٩١م .

-التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة(التصنيع العنقودي) التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنظم حياته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي :- الصناعات والموردون, خدمات الأعمال, وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الدائمة والتمويل والتامين ونظام الحوافز(١).

**العوامل الاجتماعية والثقافية للتنمية الشاملة وعدالة التوزيع:**

مع اتساع مفهوم التنمية وتعدد إبعاده إذ أصبح منذ مطلع التسعينيات مرادفاً لمفهوم التحرر الإنساني الذي بات يعني بصفة أساسية: تحرير الفرد والمجتمع من الجهل والخوف والمرض والفقر ومن شتى صنوف التبعية أو كما يطلق عليه كين بوث الانعتاق من القيود التي تعيق الشعوب في تحقيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها. ومحاولة منا للوقوف على بعض من أسرار النموذج الماليزي لتنمية (بمفهومها الواسع) نتطرق لبعض الجوانب غير الاقتصادية والمهمة جدا في عملية التنمية لعل في مقدمتها الجانب الاجتماعي والمرتبط بعدالة التوزيع (لان الحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع يعد احد مصادر الصراع السياسي في أي مجتمع فكيف الحال في مجتمع ذو تركيبة خاصة) إذ تبين الأدلة أن الاختلافات الاثنية والثقافية والدينية إذا اجتمعت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات تجعل من الصعب الشروع في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي- الثقافي. الجدير بالذكر هنا أن الدولة الماليزية عندما عملت على إعادة توزيع الثروة بين المالاي وغيرهم من الأجناس

لم تتخذ إجراءات عدوانية ضد الصينيين وإنما استغلت عوائد النمو الاقتصادي ذاته في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمالايو. وهو الأمر الذي ترجمه حرص القيادة الماليزية على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية الهندية والصينية من خلال وضع سياسات عامة غير متطرفة ومثيرة للخلاف، وبالتالي قضائها على فرص اشتعال الصراع العرقي.

هنا نستحضر مقولة لرئيس الوزراء السابق مهاتير محمد انه ( ليس ضد الهنود أو الصينيين في ماليزيا وإنما هو مع الملايا حتى يصلوا إلى مشاركة عادلة في ثروات البلاد ). ثقافة سياسية مُوَحِدة: التنشئة -التعليم ، بالعودة إلى نصوص الدستور الماليزي نجده قد راعى في جوانب عديد منه التوليفة الاجتماعية المتمايزة وكفل حق كل عنصر من عناصر المجتمع الماليزي في ممارسة شعائره وطقوسه بل واعتبر جميع الأعياد الدينية والتقليدية أعيادا وطنية رسمية يتم الاحتفال بها رسميا. إلا أن دولة ماليزيا قيادة ونخبة أدركت أن الصيغ القانونية وحدها لا تحقق التلاحم الوطني، قد عمت تلك الصيغ القانونية بأساس متين من المصالح المشتركة عن طريق التنمية الاقتصادية وكذا عن طريق جملة من السياسات التي تستهدف (توزيعا معينا للقيم والمواقف والمشاعر والمعلومات والمهارات السياسية) - بتعبير غابريال ألموند - أو ما يسميه ابستن (التوزيع التحكمي للقيم) بشقيها المادي والمعنوي. من بين هذه السياسات: سياسة التعليم: يقع على المدرسة مهمة كبيرة وأساسية في غرس أفكار ومواقف وقيم للطلاب بشان الحياة السياسية والأداء الذي تقوم به عناصر النظام السياسي وتعميق الوعي بالمعاني الايجابية للمواطنة وتقوية روابط الانتماء السياسي، إلى المجتمع والأمة، وتغذي الاعتزاز بالتاريخ والاقتداء بالمثل التي نهج عليها قادة الأمة في تاريخها. والأكثر من هذا، إن المدرسة توضح المستقبل وتنبه إلى المسؤولية الملقاة على الجيل الجديد٧.

**دور العلم في بناء ماليزيا :**

أن التعليم هو الذي يكفل تنمية وصقل الموارد البشرية للدولة، ولذا حرصت الإدارة الماليزية منذ استقلال البلاد في ١٩٥٧م على تقديم خدمات التعليم الأساسي - لمدة إحدى عشرة سنة - مجانًا, كما أولت الحكومة عناية كبيرة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي.

لقد ركزت الحكومة في مطلع الستينات على هدف واضح، وهو إحلال الواردات، بمعنى التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج، وبالفعل تكونت نواة صناعية، عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية، ثم تطور الأمر لصناعة مواد البناء والطباعة والبلاستيك والكيميائيات، وساندت الدولة هذه الخطوة الناجحة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار في سنة ١٩٦٨م؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القاعدة الصناعية، وبالفعل حدث توسع في إنتاج زيت النخيل والخشب والمطاط والكاكاو، كما شهد القطاع النفطي تطورًا كبيراً؛ مما وضع ماليزيا على خارطة الدول المصدرة للبترول والغاز.

في مطلع السبعينات شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات

وصناعة النسيج، وذلك بتوفير العمالة الماليزية وتقديم حوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية، وإنشاء مناطق تجارة حرة، كما بدأت الحكومة تستضيف الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، فشهدت هذه المرحلة الانتقال من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير.

من ثم أصبحت الأرض الماليزية ممهدة وجاهزة للانطلاق واللحاق بركب الدول المتقدمة، لا ينقصها إلا قائد ماهر طموح يقودها ويحسن إدارتها وتوجيهها.. وكان هذا الرجل هو مهاتير محمد، صانع المعجزة الماليزية، فكيف فعلها؟!

بدأ ظهور الدكتور مهاتير محمد في الحياة السياسية في عام ١٩٧٠م، وذلك عندما ألف كتابا بعنوان «معضلة الملايو»، انتقد فيه بشدة شعب الملايو واتهمه بالكسل، والرضا بأن تظل بلاده دولة زراعية متخلفة دون محاولة تطويرها، وكان في ذلك الوقت عضوًا في الحزب الحاكم والذي يحمل اسم منظمة الملايو القومية المتحدة، وقرر الحزب منع الكتاب من التداول نظراً للآراء العنيفة التي تضمنها، وأصبح مهاتير محمد في نظر قادة الحزب مجرد شاب متمرد لابد أن تحظر مؤلفاته.

غير أن مهاتير سرعان ما أقنع قادة الحزب بقدراته، مما يدل على حنكته السياسية؛ فهو لم يغضب ويترك الحزب، وبالفعل صعد نجمه في الحياة السياسية بسرعة، حتى تولى رئاسة وزراء بلاده في عام١٩٨١م، واتيحت له الفرصة كاملة ليحوِّل أفكاره إلى واقع عملي٦.

لم يكن مهاتير محمد مجرد رجل سياسة، بل كان أيضا مفكر له كتبه ومؤلفاته، وكان صاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، ولقد استفاد مهاتير من كل ما حققته ماليزيا منذ الاستقلال من نجاحات واستثمرها وجعلها قاعدة لانطلاقته، ولم يرد الدكتور مهاتير أن يكون انطلاقه عشوائيًا، بل بدأ يبحث في تجارب الدول الأخرى وخاصة الآسيوية، حيث سُميت سياسته بالاتجاه شرقًا، واستقر اختياره على المعجزة اليابانية فجعلها أمامه قدوة ومثلاً أعلى.. وقد كان توجه مهاتير محمد ناحية اليابان مستلهمًا من تجربة نجاحها ملحوظ بشكل كبير، وقد صرح بذلك في العديد من المناسبات٧.

اختارت ماليزيا اليابان التي تحتل مكانة عالمية وإقليمية على كافة المستويات وخاصة التصنيعية، حيث تجاوز حجم إجمالي الناتج المحلي الياباني عدة مرات إجمالي الناتج المحلي لدول شرق أسيا مجتمعة، بما فيها الصين خلال فترة الثمانينيات، وكانت اليابان من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في يقظة وتوعية الشعب الآسيوي مما أطلق عليه (وهم التفوق الأوربي).

تعتقد ماليزيا أن الاستراتيجية التي انتهجتها اليابان في إنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوربية والأميركية ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى إتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع، وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام

**الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية، مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني٨.**

لقد استلم مهاتير محمد السلطة بعد مرور أكثر من عقدين على الاستقلال، وفي هذه الفترة تم قطع خطوات هامة في طريق الإصلاح والبناء؛ مما وفر له قاعدة تصلح للارتكاز عليها، وباختياره لليابان كنموذج تنموي تكشَّف أمامه الطريق نحو المستقبل، وجاء دوره المفصلي في تاريخ ماليزيا، وهو كيفية إدارته للدولة، والقفز بها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى. ولعل أبرز ما يميز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة ٨٥٪ من إجمالي صادراتها، وأنتجت ٨٠٪ من السيارات التي تسير في طرقاتها، وأصبحت من أنجح البلدان في جنوب آسيا، بل وفي العالم الإسلامي بأكمله، فكيف فعل هذا٩!

إذا نظرنا لهذه المرحلة نظرة تحليلية متعمقة نجد أن الدكتور مهاتير محمد انطلق في عدة محاور وفي وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة، وهي: محور التعليم، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي.وكان اهتمامه بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة.

**كما تم إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي.. أي في السنة السادسة من عمر الطفل.**ومن بداية المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم، وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية.

قد واكب هذا الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع الثقيل، كما في صناعات الاسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب ٤٠٪ من العمالة.وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وُضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة.

ففي مجال التعليم١٠، وتوافقًا مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام١٩٩٦م بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة.. بل في كل فصل دراسي!! ، وبالفعل بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر ١٩٩٩م أكثر من ٩٠٪، وبلغت هذه

النسبة في الفصول الدراسية ٤٥٪، كما أنشأت الحكومة الماليزية العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثًا بالبيئة.

كما تنفذ عملية التدريس والتعليم في هذه المدارس وفقًا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، ويساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة، كما تتيح مشاركة الطلاب في اختيار البرامج الدراسية، بجانب حرص هذه المدارس على التنويع والتطوير في أساليب التدريس، مثل الرحلات العلمية والأيام الترفيهية.

لقد حددت الدولة أولوياتها بدقة، فإذا نظرنا إلى إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام ١٩٩٦م على سبيل المثال نجده ٢,٩ مليار دولار، بنسبة ٢١,٧٪ من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠م بما يعادل نسبة ٢٣,٨٪ من إجمالي النفقات الحكومية.

كان إنفاق هذه المبالغ على بناء مدارس جديدة، وخاصة المدرس الفنية، وإنشاء معامل للعلوم والكمبيوتر، ومنح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.. وبالإضافة إلى الدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، وأصبح القانون الماليزي يعاقب الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس!!

كل ذلك بجانب الحرص على الانفتاح، والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول المتقدمة.. وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من ٤٠٠ معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية١١.

إلا أن ما يستحق التسجيل ويدعو إلى الإعجاب، تلك الفكرة الجديدة التي قامت بها الحكومة الماليزية، عندما عملت على تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص.. بمعنى فتح المجال لاستخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية!!

كان لتلك الفكرة أعظم الأثر على الجميع؛ فلم تعد الحكومة الآن مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية، كل حسب حاجته.. وفي ذات الوقت لا تكاد تجد مركز أبحاث يشكو من قلة الدعم الحكومي.. وهذا بالإضافة إلى أن الدولة استطاعت أن توجه ما كان يمكن أن يصرف على هذه الأنشطة إلى مصارف أخرى مهمة.

من جرَّاء ذلك امتلكت المصانع الماليزية القدرة على التطوير، بل والابتكار والمنافسة، وإثبات وجودها في الأسواق المحلية والعالمية.

ولم تنس الحكومة المرأة الماليزية، والتي حصلت على نصيبها من التعليم كالرجل تمامًا، بل تقدم الحكومة قروضاً بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، وتعطى الفقراء مساعدات مجانية لهذا الغرض.

بالتوازي مع الاهتمام بالتعليم، فقد دخلت ماليزيا في التسعينيات مرحلة صناعية مهمة، وذلك حين شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة.

من أبلغ ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي لماليزيا في الفترة المهاتيرية، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشئ أكثر من ١٥ ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى ٢٢٠ مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي ٥٤٪ من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية ٤٦٪ من هذه المشاريع.

قد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية.

وقد بلغ عدد الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في ماليزيا حوالي ٥ آلاف شركة، تساعدهم الدولة الماليزية بتنفيذ سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين، والتي يقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية والإدارية، وزيادة الحوافز الاستثمارية، إضافة إلى وضوح القوانين وسهولة الإجراءات١٢.

كما تبنَّت ماليزيا العديد من مشروعات التقنية الحديثة بصورة ملفتة للنظر، كان آخرها إطلاق ثالث قمر صناعي لها في عام ٢٠٠٤ مخصصًا للقارة الأفريقية في مرحلته الأولى، ثم يمتد إلى القارة الأوربية والشرق الأوسط، ويحمل اسم «اس. ام.سات» وهي التجربة الأولى التي تنفذها دولة آسيوية

أيضًا تحققت في فترة ولايته طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر هام من عناصر خطته التنموية، وكان يسميه «الاقتصاد المعرفي» وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

كما أقامت ماليزيا مدينة ذكية خاصة بالتكنولوجيا خارج العاصمة كوالالمبور، حيث ترتبط هذه المدينة بشبكة اتصالات ذكية تخدم العاصمة المستقبلة لماليزيا، وتضم أضخم الشركات التكنولوجية في العالم وتسمى هذه المدينة «بوتراجايا"١٣.

وبعد هذا السرد السريع والموجز لتجربة النهضة الماليزية، والتي يحق لأي مسلم أن يفخر بها، وبعد أن بينّا قدر المعوقات التي واجهتها وكيف تغلبت عليها، بالعلم والعمل، يتضح للجميع بما لا يدع مجالاً للشك أن العلم كان دائمًا هو العامل المشترك الذي أخذت به أي دولة استطاعت تحقيق النجاح.

## المنهج الحضاري لتجديد الاسلام في ماليزيا:

طرح رئيس وزراء ماليزيا (داتو سري عبدالله احمد بدوي) Dato Seri Abdullah Ahmad مشروعاً لنهضة الأمة مستنداً فيه على تعاليم الاسلام من اجل استعادة الدور الريادي

للحضارة الإسلامية وقد أطلق على هذا المشروع اسم ( الاسلام الحضاري) Civilizational Islam وهو مصطلح المقصود به المنهج الحضاري لتجديد الاسلام في ماليزيا ويكون المنطلق للأمة الإسلامية ككل نحو الريادة الإنسانية. ويهدف هذا المشروع لتقديم الإسلام بمنظوره الحضاري باعتباره ديناً يشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويلبي متطلبات الروح والبدن والعقل، ويعالج قضايا الفرد والجماعة والدولة. كما يعرض هذا المشروع منهجاً شاملاً ومتكاملاً للعمل بالإسلام على نحو يميزه عن مناهج الدعوة والعمل الإسلامي كالصوفية والحركات الإسلامية السياسية، فضلاً عن جماعات السلفية التي تستند الى العنف والتكفير١٤.

يعرف رئيس وزراء ماليزيا مشروع الإسلام الحضاري فيصفه بأنه: (جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم والمعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة وترشدها)، وقد حدد عشرة مبادئ وأسس لهذا المشروع وهي: الإيمان بالله وتحقيق التقوى والحكومة العادلة والأمينة وحرية واستقلال الشعب والتمكن من العلوم والمعارف والتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة والأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة وحفظ حقوق الأقليات والمرأة وحفظ وحماية البيئة وتقوية القدرات الفاعلة للأمة .»ويحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لطرحه هذا فيقول: (إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث). كما أن يصلح أن يكون (الترياق للتطرف والغلو في الدين)، وذلك لأنه (يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام). وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الإسلام الحضاري يهدف لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم وأعراقهم، ويضيف: (من المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف)، مشيراً إلى أن هذا المشروع «سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدرًا للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم، وإنما لغير المسلمين أيضاً). كما حدد عبدالله بدوي سمات المجتمع الماليزي الذي يهدف هذا المشروع اليه بالأساس في ثمان سمات وهي : انه يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة ويمتلك قوامة الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للناس جميعاً ويتصف المجتمع الماليزي بالمسؤولية والجدية في أداء دوره وواجباته ، ترابط العلاقات بين أفراد المجتمع الماليزي والتي تستند على الثقة والأخلاق الفاضلة ويتصف كذلك بالنظام ويحترم سيادة وحكم القانون وان المجتمع الماليزي متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه وان الدولة تطبق تعاليم الاسلام الحقيقي وتحقق المقاصد للشريعة الإسلامية والسمة الأخيرة هي ان الدولة رائدة وليست تابعة وذليلة .لكن ماهي مظاهر الإسلام الحضاري وعناصره في رؤية رئيس وزراء ماليزيا فان أهم مظاهر الاسلام الحضاري العالمية لأنه يستمد روحه ومقاصده من الاسلام الذي هو رسالة للناس كافة ورحمة للعالمين المظهر الآخر هو الربانية لان مصدره الرئيس هو وحي الخالق العظيم ولابد من ربط الناس بالله الخالق فهو ربانية الغاية والمصدر والمظهر الآخر هو الأخلاقية فالأخلاق

الفاضلة ستؤدي الى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر وهي من أهم مايدعو اليه مشروع الاسلام الحضاري وكذلك التسامح فهو مظهر من مظاهر الاسلام الحضاري وهو من اجل مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والتكافل مهما اختلفت الأعراق والمعتقدات وتفهم الاخرين واحترام معتقداتهم وثقافتهم، ويرى ان المساند الأربعة لهذا المشروع هي التكامل والوسطية والتنوع والإنسانية١٥.

إن مشروع الاسلام الحضاري الذي طرحه عبدالله بدوي يعتمد على عشرة عناصر مهمة وهي التعليم الشامل الذي يجمع بين معارف الشريعة والعلوم المعاصرة ، والإدارة الجيدة وهي أدارة الموارد البشرية والمادية والتجديد في الحياة ، ويقصد هنا ترقية أساليب الحياة من ناحية التمدن والحضارة وزيادة جودة الحياة أي توفير متطلبات الحياة الكريمة وقوة الشخصية وهنا يعني الإخلاص والأمانة فالإخلاص أساس الأقوال والأفعال والأمانة هي عماد المجتمع والدولة وبدونها لايوجد انسان صالح ومجتمع صالح والحيوية والنشاط ويقصد هنا الإدراك والاستجابة للمتغيرات في الحياة المتجددة والشمول والسعة ، وهنا المقصود هو المفهوم الشمولي للإسلام فلا يؤخذ بجانب ويترك جانب ولا التعاليم المجزأة خصوصاً وان الاسلام منهج حياة متكامل فهو عقيدة وعبادة وأخلاق ومعاملة وتشريع وقانون وتربية وتعليم ودولة ونظام فالإسلام هنا كما هو أساساً منهج متكامل للحياة ومن ثم تأتي العملية والواقعية فهو هنا يبتعد عن المثالية المجردة وانما يعتبره منهج عملي واقعي من حيث واقع الحياة وطبيعة الإنسان ويأتي العنصر المهم في مشروع الاسلام الحضاري وهو الاستقلالية وعدم التبعية للأجنبي من كل جوانبها الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعنصر الأخير تعزيز المؤسسة الأسرية فهنا يعتبر الأسرة هي أساس بناء المجتمع وبصلاحها يصلح المجتمع فيركز هنا على الاهتمام بالأسرة وإعطائها الرعاية من اجل نشئ صالح١٦.

التحديات التي تواجه مشروع الاسلام الحضاري : وهي تحديات داخلية أهمها:

الجمود والتقليد ويعتبرها عقبة كبيرة أمام محاولات التجديد، ثم التطرف والغلو ويقصد بها حركات التطرف الفكري والسلوكي التي أسأت الى الاسلام وهي حركات تعتبر كل تجديد كفر وكل تغيير الحاد، ثم الانعزال والترهيب وهنا يقصد به التيار المنتشر وسط الأمة الإسلامية والذي يغذي المواقف الداعية الى الزهد والرهبنة والابتعاد عن الدنيا والانصراف عنها كليا متناسين ان الله خلقنا خلفاء في الأرض من اجل أعمارها وليس الانصراف عنها والتكاسل، والعقبة الأخرى هي العلمانية واللادينية والتي ترفض ارتباط الدين بالحياة والعقبة الأخرى هي أحادية المعرفة والمقصود هنا المعرفة الجزئية سواء بالشرع او الواقع والتي تؤدي الى نظرة جزئية وتحجب عن صاحبها معرفة الأبعاد الحقيقية للقضايا فلابد من المعرفة بالشرع والواقع معاً ثم العقبة الأخيرة وهي الضعف في أدارة الوقت والمقصود أهدار الوقت وعدم أدراك قيمته وهو من أسباب الفشل والتردي في الحياة١٧.

إن من ابرز المؤيدين والمساهمين في المشروع هو

البروفيسور عبد الله محمد زين، وزير الشئون الإسلامية والأوقاف بماليزيا هو أحد أبرز المفكرين الماليزيين الذين ساهموا في المشروع، وهو أستاذ سابق للدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وعمل نائباً لمدير جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا. وله مساهمات في مجال الفكر والدعوة الإسلامية، وعرف بالاعتدال والوسطية. وقد شرح محمد زين المشروع في كلمة ألقاها أمام المؤتمر العالمي حول قضايا الإسلام الحضاري، فقال: (الإسلام الحضاري) هو مدخل لتجديد المجتمع المسلم، ويقدم منهجاً جديدًا وصحيحاً لفهم الإسلام في الوقت المعاصر. وعليه فإن الإسلام الحضاري هو جهد لإعادة دور الحضارة الإسلامية التي تقوم على القرآن والسنة، ولا يمكن أن ينحرف عن العقيدة الصحيحة ويفسر أسباب وتوقيت طرح المشروع، فيقول: (لأن الغربيين يسيئون فهم الإسلام ويتهمونه بالتطرف وينظرون إليه نظرة سلبية؛ فقد قامت الحكومة الماليزية بالدعوة لهذا المشروع). وهو يرى أن (الإسلام الحضاري) يؤكد على تنمية الجوانب الحضارية التي تستند على العقيدة الصحيحة، كما يهتم بتحسين وتطوير نوعية الحياة عبر المعرفة والعناية بالجوانب الروحية والمادية. وهذا المشروع يتسق ويتناغم مع مبادئ خطة الاستراتيجية العشرينية التي تهدف إلى أن تصير ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ دولة صناعية متقدمة ومتطورة، وهذه التنمية المراد تحقيقها ليست تنمية للقطاع الاقتصادي فحسب، بل هي تنمية تشمل الجوانب الاجتماعية والروحية والثقافية والمادية.ويولي مشروع الإسلام الحضاري أهمية خاصة لبناء الذات؛ فهو (يركز على المعرفة والتعليم والمعرفة العقلية والنقلية، كما يشجع على معرفة وتوظيف تقنية المعلومات. والمشروع لا يعني الإسلام التحرري بمعنى التحرر من القيود الأخلاقية أو التأثر بالغرب، ويغمض العين عن الجوانب السلبية في الحضارة الغربية). ولا يتعجل زين تطبيق المشروع أو فرضه سريعًا، ويقول: (ستجتهد الحكومة الماليزية في تنزيل ذلك على الواقع بسلاسة وتدرج؛ لأن التطبيق الحكيم والمتأني يؤتي ثمارًا جيدة، وإلا فمن الممكن أن يرفض المجتمع المفهوم الجديد. والمشروع قابل للتطوير واستيعابه للأفكار والاجتهادات النافعة والجديدة؛ فنحن في حاجة لتلبية متطلبات الحياة المعاصرة بما يتفق مع إسلامنا وتعاليم ديننا).

في ظل الإسلام الحضاري نسلم بتعدد وجهات النظر واختلاف الآخرين معنا، وهذا الاختلاف هو اختلاف تنوع وليس اختلاف أضداد؛ مما يعني أنه يثري الفكرة ويطورها، خاصة إذا روعي أدب الاختلاف والحوار، (والإسلام الحضاري )ليس مذهبًا جديدًا أو فرقة مبتدعة، كما لا يجبر أي مسلم على الاقتناع بها، وإنما هو مشروع لإحياء الأمة.

وبالتالي فإن الإسلام الحضاري «هو اجتهاد بشري وليس وحيًا معصومًا؛ ولذلك هناك احتمال الاختلاف معه». ومن خلال مشروع الإسلام الحضاري تحاول ماليزيا أن تقدم نموذجًا للعالم يمكن أن يقتدى به.

إن هذه الفكرة المبدعة من رئيس الوزراء تهدف إلى الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي

واستدامة النمو في ماليزيا؛ لأنها من العناصر المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. ويولي المشروع اهتمامًا للتعليم الإسلامي واللغة العربية ومواد التربية الإسلامية والفقه الضروري، ويبدأ تطبيق منهج تعليمي لهذا الغرض من المراحل التعليم الأولى، خاصة للتلاميذ المسلمين حتى يعمقوا صلتهم بالإسلام ويمثلوه في حياتهم. والحكومة حريصة على الأمانة والطهارة ومحاربة الرشوة وتعمل جاهدة بكل الوسائل في هذا المضمار. الوسطية والتوازن هي أهم سمات مشروع الإسلام الحضاري، والتحديث لا يعني إهمال القديم، وهناك حرج في وصف المشروع بالحداثة؛ لأنها غالبًا ما تقترن بالمفاهيم الغربية، وكذلك الحال بالنسبة لوصف الإسلام التقدمي، ونفضل إطلاق وصف الوسطية على مشروع الإسلام الحضاري»١٨.

## الفرق بين الإسلام الحضاري والإسلام السياسي:

يقول داتو عبد الله زين إجابة عن هذا السؤال: (الإسلام الحضاري يبدأ من أسفل إلى أعلى، ومن القاعدة إلى القمة، ومن الجمهور والقرى إلى القادة بطريقة منظمة ومتدرجة ورفيقة، وبالتركيز على الأولويات حيث العبرة بالمعاني والمقاصد لا الألفاظ والعبارات).

(الإسلام الحضاري ليس ديناً جديداً ولا مذهبا فقهيا مبتدعا، وإنما هو طريقة تقوم على مثل وقيم الإسلام الخالدة لتعزيز تقدم الحضارة الإسلامية، وهي طريقة لعرض الإسلام بواقعية وعملية وعودة الأمة إلى مصادر الإسلامية الأصيلة ومبادئه القويمة. ويعطي مشروع الإسلام الحضاري مزيدًا من الاهتمام لزيادة جودة الحياة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم ومعتقداتهم).

## التميز الإسلامي في المشروع:

قد وافقت لجنة من كبار الخبراء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على اعتبار مفهوم( الإسلام الحضاري )، الذي طرحه رئيس الوزراء الماليزي عبد الله بدوي، هو الأساس الذي تبنى عليه الخطط الرامية لإصلاح المنظمة التي تضم جموع المسلمين في أنحاء العالم. وذكرت وكالة الأنباء الماليزية (أن المناقشات شهدت جدلا قويا مفاده أن وقت إصلاح ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي قد حان ليكون مبرراً في مواجهة الأوضاع العالمية المتغيرة. وقد بررت لجنة الخبراء في المنظمة سبب قبولها للمشروع لأنه برنامجا وليس أيديولوجية جديدة ولا تياراً متطرفاً في الفكر الإسلامي بل نهجاً جديداً لقيادة المسلمين لا يتعارض والواقع الإسلامي والدولي.

## الخاتمة:

ماليزيا دولة عمرها نصف قرن استطاعت أن تحقق ما حققته على أساس المواطنة والانتماء الوطني والمشاركة في مردود التنمية التي صنعتها بأيدي شعبها ونظام قائم على جبهة وطنية عالية التقدير للمصالح الوطنية، فنحن أمام دولة مدنية مرجعيتها المصلحة الوطنية، دولة يعبد فيها المواطن ربه كما يشاء حيث تتجاور المساجد والمعابد الصينية والهندية في سلام أين يحدد( العمل) مكانة المواطن،أما معتقداته فله رب يحاسبه عليها.

لا توجد سياسة نموذجية واحدة لتحقيق التنمية في جميع الدول،بل توجد سياسات متعددة ومتنوعة،ولكي تنجح جهود التنمية فان هذه

السياسات يجب أن تتخذ ضمن بيئة مناسبة من القواعد والقوانين والنظم (البيئة القانونية والمؤسسية). ان التنمية الناجحة يجب أن تنهض على عدة أهداف متزامنة وليس على مجرد هدف واحد. إن الانكفاء على الذات والعزلة عن الآخرين لم يعد ممكنا في وقت سقطت فيه الحدود وتلاشت فيه القيود أمام حركة البشر وراس المال،وانه لكي تتوفر لأية دولة شروط النجاح ينبغي على حكومتها أن تتفاعل-في أن واحد-على الصعيدين العالمي والمحلي التدخل الحكومي الواعي قد يكون بديلاً جيداً عن كل من الانفتاح المطلق،وتجارب التخطيط المركزي. إن إرساء دعائم مؤسساتية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة من شانه أن يهذب القوميات المتمايزة.

إن خلق إطار عام للوحدة الوطنية ونقل الولاءات بطريقة سلمية للوطن وليس لشخص أو طائفة من شانه أي حول دون تفجر النعرات الطائفية لان ذلك لا يمس الجماعة في ضمير بتعبير بوزان. هكذا أثبتت التجربة الماليزية كتجربة ذات خصوصية ومكانية أن التنوع أو التعدد الاثني ليس في كل الحالات مرادف للاقتتال والعنف يتوقف ذلك- فقط-على مدى قدرة النظام في صنع قيم موحدة بحيث يكون المرجع والملطف لهذه التمايزات لا المتعسف في صهرها.

## المصادر والمرجع


كتاب الحقائق الدولي لعام ٢٠٠٧م.

تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦م، الرابط statistics//http://hdr.undp.org/hdr٢٠٠٦ ....countries/data_sheets/cty_ds_MYS

كتاب الحقائق الدولي الأميركي لعام ٢٠٠٧م.

د. رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر،ص ،١٦١-١٦٧.

كتاب الحقائق الأميركي.

موقع بي بي سي، مهاتير محمد: من شاب متمرد إلى بطل قومي، الرابط /http://news.bbc.co.uk/hi stm.٣٢٣٨٦٠٣/٣٢٣٨٠٠٠_arabic/news/newsid

ماجدة علي صالح: عظماء آسيا في القرن العشرين ص١٣٢،١٢٢ بتصرف.

عبد الرحيم عبد الواحد: مهاتير محمد عاقل في زمن الجنون ص٨٤-٨٦.

موقع بي بي سي، مهاتير محمد: من شاب متمرد إلى بطل قومي.

دراسة د. محمد شريف بشير، منشورة على موقع اسلام أون لاين، بعنوان استثمار في البشر في ماليزيا، الرابط: /www.islamonline.net/arabic shtml.article١١/٠٥/٢٠٠٢/economics

دراسة د. محمد شريف بشير، موقع إسلام أون لاين.

موقع إسلام أون لاين: ماليزيا... اليابان قدوتنا، الرابط /www.islamonline.net/arabic article٠٧b.shtml/٠٧/٢٠٠٣/economics

عبد الرحيم عبد الواحد: مهاتير محمد عاقل في زمن الجنون، ص٤٧٠.

مركزالدراسات والابحاث في العالم العربي http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art. ١٤/٢٦٥٠=asp?aid -

ويكيبيديا.

وكالة الانباء الماليزية.

دراسة محمد بشير، مرجع سابق.

ويكيبيديا.